وهو اخص من التغيير الاول وتخرج مشاركة الجوهر له في هذه الصفة
والدليل على استغنائه تعالى عن المخصص ما سبق من وجوب
قدمه وبقايه وعلى استغنايه عن المحل انه لو كان صفة لاستحال
اتصافه بالصفات المعنويه والمعانى اذ الصفة لا تقوم بالصفة
ولانه ايضا لو كان صفة لافتقر الى محل يقوم به ان كان المحل
الها مثل الصفة لزم جواز تعدد الآلهة وان انفردت الصفة
بالالوهية واحكامها لزم جواز قيام صفة بمحل ولا يتصف المحل
بحكمها وهو محال وايضا فليس كون الصفة الها باولى من كون محلها

الباب الثاني في اثبات الصفات المعنوية والمعاني ووجوب احكامها له تعالى ووجوب الغنى والبقاء لجميعها وما يتعلق بذلك وفيه فصول اربع

الها. الفصل الاول في وجوب القدرة واحكامها ويلزم
ايضا ان يكون محدث العالم قادرا والا لما اوجد شيا من العالم بقدره
لانه لا يعقل قادر لا قدرة له غير متحدة بذاته والا لزم كون الاثنين
واحدا وهو محال لا يعقل قديمة والا كان ضدها وهو العجز

قديما فلا ينعدم ابدا لما عرفت ان القديم لا يقبل العدم ابدا
فيلزم ان لا يقدر ابدا ومصنوعاته تشهد باستحالة ذلك وايضا
لو كانت القدرة حادثة لاحتاجت في احداثها الى قدرة اخرى
ولزم التسلسل ويلزم ان تكون هذه القدرة متعلقة بجميع الممكنات
اذ لو تعلقت ببعضها دون بعض لاحتاجت الى مخصص لاستوائها
في حقيقة الامكان فتكون حادثة وقد عرفت وجوب قدمها
وان فرض تخصيصها بغير مخصص لزم انقلاب الجايز مستحيلا

الفصل الثاني في اثبات الارادة واحكامها ويلزم ايضا ان يكون
محدث العالم مريدا اى قاصدا لفعله اذ لو لا قصده لتخصيص
الفعل بالوجود في زمان مخصوص على مقدار مخصوص وصفة
مخصوصة للزم بقاؤه على ما كان عليه من عدم ذلك كله ابدا
الآباد فان قدرت ذاته علة لوجود العالم او موجدة له بالطبع

Copyright © King Saud University